

التعليم المحاسبي - الفرص والتحديات

الأستاذ عبد الفتاح أمين حسن
المدرس بشرى عبد الوهاب محمد حسن
جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

المقدمة ومنهجية البحث

تعد المحاسبة وليدة الحاجات الاقتصادية وقد بات من الضروري لها أن تتكيف مع التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال من ارتفاع حدة المنافسة، الثورة التكنولوجية للمعلومات والاتصالات، توسع الأسواق المالية، انتشار الشركات المتعددة الجنسيات، العولمة، التوجه نحو حماية البيئة من التلوث وتحمل المسؤولية الاجتماعية والتغيرات في طبيعة المهنة لسوق العمل، إذ نجد أن للمحاسبين دورا هاما نحو طرح بدائل جديدة لمواجهة تلك التحديات والتغيرات.

لم يعد دور المحاسب يقتصر على مجرد أعداد الكشوفات المالية بل يتعداها إلى وظيفة توزيع وتطوير وتحليل المعلومات المالية والاقتصادية وان ذلك كله يتطلب براعة وعناية فائقتين مع توفر مواصفات ومهارات جديدة في المحاسبين لتلبية حاجات سوق العمل للمحافظة على بقاء الخدمات المقدمة من قبل المحاسبة ذات قيمة لزياننها وكونها تسعى إلى توفير معلومات ذات جودة.

أن جودة المعلومات ترتبط بجودة مهنة المحاسبة والتي بدورها ترتبط إيجابيا مع جودة التعليم والتدريب المحاسبي، فالعلاقة متبادلة بين كل من مهنة المحاسبة والتعليم والتدريب المحاسبي إذ يؤثر كل منهما على الآخر، والمجال المهني في الوقت الحالي يجعل من مسألة التغيير والنهوض بالتعليم المحاسبي أمرا ضروريا ويحتم استجابة فعالة لممارسي المهنة والأكاديميين لتقليل الفجوة بين متطلبات سوق العمل والحاجات الجديدة لبيئة الأعمال وبين خريجي الجامعات (المحاسبين)

لذا فإن على مهنة المحاسبة أن تحدد القدرات اللازمة التي يتطلب توافرها لممارسة العملية وإيصالها للمجتمع الأكاديمي والتي سيستطيع من خلالها الأكاديميون تحسين وإعادة توجيه مواد التعليم المحاسبي وتوسيع أدواته في الوظائف المحاسبية لتلبية القدرات المطلوبة، مما يعني ان التعليم المحاسبي يتيح لمهنة المحاسبة الاضطلاع بالمسؤوليات المناطة بها وتجهيزها بمحاسبين ذوي كفاءة عالية، وبالتالي فإن المسؤولية بين المهنة والتعليم المحاسبي هي مسؤولية مشتركة. وتتمثل منهجية البحث بالآتي:-

مشكلة البحث

يواجه المحاسبون تحولا أساسيا في بيئة العمل التي يقومون بخدمتها، ويمكن أن يكون هناك الكثير من المحاسبين يتنافسون للسعي وراء وظائف على مدار العقد القادم مما يعني أن القليل منهم سيجد مكانا للعمل في البيئة الجديدة التي ستخفف فيها الأعمال والوظائف التقليدية للمحاسبة مما يتطلب ضرورة استعداد المحاسبون لتعلم مهارات جديدة متخصصة لمواجهة تلك التحديات، ألا ان واقع التعلم المحاسبي الجامعي لا يلبي تلك المتطلبات ولا يرقى إلى المستوى الذي يمكن خريجه من الانسجام الكامل مع الواقع العملي المطلوب.

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعريف بالمفاهيم والمهارات التي يتعين على المحاسبين ان يتعلموها في الجامعات ليكونوا قادرين على التكيف مع المتغيرات والمستجدات والاستجابة لها، وكيف يمكن الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي الحالي لمقابلة التحديات والمتغيرات البيئية المستقبلية.

فرضية البحث

يستند البحث على الفرضيات الآتية :

1. يرتبط تطور مهنة المحاسبة بشكل كبير بالتطورات والتعقيدات التي تطرا على النظام الاقتصادي الذي تقدم فيه الخدمات ومن الضروري أن تتطور بنفس الطريق التي تحدث فيها التطورات الاقتصادية لتكون قادرة على مواجهة التحديات المهنية التي يفرضها الاقتصاد العالمي الجديد.
2. هناك حاجة لتطوير مفهوم المحاسب ومهنة المحاسبة وفق المفاهيم الجديدة من خلال تبني الجامعات مفهوم جديد للتعليم المحاسبي يهدف إلى خلق محاسب مؤهل ومتمكن من التكيف مع ما يقتضيه سوق العمل.
3. أن لا يقف دور الجامعات عند هذا الحد بل أن عليها أن تفحص وتراجع برامج التعليم ومناهجها باستمرار لإجراء تحديثات بما ينسجم مع المتغيرات البيئية خصوصا ان عالم الغد لن يتوقف عن التغيير فحسب، بل سيتغير بسرعة مذهلة ليفرض معطيات وتحديات جديدة يتطلب سعي المحاسبة المستمر لمواكبتها.

الاسلوب المستخدم في البحث

تم استخدام عدة اساليب في البحث منها:

- ◆ تحليل النتائج التي توصلت اليها احدى البحوث المحاسبية العراقية المتعلقة بدراسة لتقييم مدى كفاءة المخرجات من خريجي قسم المحاسبة من وجهة نظر سوق العمل.
- ◆ اعداد نموذجين لاستمارة الاستبانة مخصصة الاولى منها الى فئة خريجي قسم المحاسبة الجامعيين العاملين في قطاعات اقتصادية مختلفة والتي بلغ حجم العينة فيها (150) اختيروا بطريقة عشوائية وتم استرجاع (123) منها واخضاعها للتحليل.
- اما الثانية فكانت مخصصة الى طلبة قسم المحاسبة المرحلة المنتهية للدراسات الاولى بجامعتي بغداد والمستنصرية حيث بلغ حجم العينة ايضا (150) طالب اختيروا بطريقة عشوائية واخضعت (125) استمارة منها للتحليل.

يتناول البحث المحاور الآتية:-

1. توسيع المهنة والدور المعاصر للمحاسبين.
2. التعليم المحاسبي الحالي ومدى استجابته لمتطلبات سوق العمل.
3. اتجاهات التطوير المطلوبة في التعليم المحاسبي الجامعي.
4. الخلاصة والمقترحات.

المحور الأول / توسيع المهنة والدور المعاصر للمحاسبين

ان نظرة تاريخية لمهنة المحاسبة خلال النصف الأول من القرن العشرين تكشف عن ظاهرتين أساسيتين تركتا بصمات واضحة عليها، فمن ناحية الوظيفة، كان ينظر للمحاسبة باعتبارها نظام لمسك الدفاتر مكرس لحماية المالكين، كما كانت النظرة الاجتماعية لمهنة المحاسبة بالقياس مع المهن الأخرى متدنية، أما النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الحالي فقد شهد تغيرا حاسما في وظيفة المحاسبة عندما تحولت المحاسبة من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات بفضل مجموعة من التغيرات لعل من أهمها ظهور الشركات المتعددة الجنسيات واتساع قاعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية إضافة إلى التقدم الملحوظ في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فكان من أهم النتائج التي ترتبت على ذلك تزايد توقعات الجمهور من مهنة المحاسبة فيما يتعلق بجودة المعلومات ووفرة الإفصاح عنها.

إذ أصبحت الخدمات المحاسبية واسعة ومخصصة بشكل اكبر وفي مجالات متعددة منها:-

1. المحاسبة المالية والتدقيق:

فمع أن تدقيق القوائم المالية المنشورة مازال ينمو إلا انه يمثل نسبة متدنية لنشاطات المحاسبين القانونيين، وكنتيجة لتزايد الطلب من قبل زبائنهم للتطبيق الفعال لأنظمة المعلومات والتدقيق التشغيلي فإن أغلب شركات التدقيق قد وسعت وظائفها لتقديم خدمات أخرى مثل الاستشارات المحاسبية والاختبار أو الفحص الخاص والتدقيق التشغيلي وغيرها. من جانب آخر جاء انهيار بعض الشركات ومنها شركة أنرون وهي إحدى اكبر شركات الطاقة في الولايات المتحدة الأميركية ليلقي الضوء على مطالبات حاملي الأسهم والمستثمرين في الشركات بمزيد من الشفافية في الأمور المالية والمحاسبية ومزيد من الرشد والنزاهة في ممارسة الإدارة لسلطاتها مما يتطلب بالشركات المزيد من الإفصاح سواء كان ذلك طوعا أو بتوجيهات من المدققين الذين أصبحوا أكثر حذرا، فلقد أصبح المدقق ذات مسؤولية أكبر لكي لا يواجه المجتمع بأوضاع مفاجئة مماثلة.

إذ أن افتقاد الشفافية والمساءلة ساهم بشكل كبير في الضعف المالي على مستوى الشركات وعلى المستوى الوطني وخلق الكثير من الأزمات المالية مما حتم وجود إلحاح على الشركات لان تكون أكثر إفصاحا ليس فقط في تقاريرها المالية بل أيضا حول أدائها الاجتماعي والأخلاقي ومساهمتها في البيئة.

2. المحاسبة الإدارية:

إذ تؤكد الإصدارات المهنية الدولية الحديثة على الحاجة المتزايدة لمحاسبين إداريين لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات التي تضيف قيمة، إذ تتزايد الفرص أمام أصحاب مهنة المحاسبة الإدارية الذين أعدوا أنفسهم لتحمل المسؤوليات الموسعة لاستخدام مهاراتهم في مجال إدارة المعلومات والإدارة الاستراتيجية وحل المشاكل واتخاذ القرارات.

3. المحاسبة الحكومية:

تركز الوحدات الحكومية في كافة مستوياتها على زيادة قدرتها للمحاسبة عند تقييد الموارد وستعطي اهتماما أكبر للتخطيط، البرمجة، الموازنة، والإفصاح ذو القيمة، إذ يشترك المحاسبون الحكوميون في التخطيط من خلال تحديد الكلف والإيرادات المستقبلية ووضع المعايير للرقابة المالية، كما يشتركون في البرامج من خلال التأكد من مدى ارتباط تلك البرامج بالتخطيط والموازنة.

4. المحاسبة الدولية:

تعتبر فرع من فروع المحاسبة المالية الذي ظهر نتيجة لاتساع حدة المنافسة وانتشار الشركات الدولية وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول المختلفة وسعي الكثير من الشركات لجذب الاستثمارات خارج الحدود المحلية (إضافة لهدفها السائد في جذب الاستثمارات الداخلية) والغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وجعل التجارة العالمية أكثر سهولة فكانت استجابة المحاسبة بهذا الفرع.

لذا ولغرض تزويد خدمات موثوقة في هذه المجالات الواسعة وسرعة الاستجابة لتلك المتغيرات فان على ممارسي مهنة المحاسبة فهم أهداف المنظمة والإستراتيجيات المستخدمة للوصول إلى تلك الأهداف بكفاءة، فهم بحاجة إلى الأهلية في تحليل الأنظمة وتخمين الطرق. فالنظام المحاسبي في المستقبل سيتضمن بشكل أكبر معلومات عن الأحداث والظروف الخارجية والمعلومات الداخلية ستكون اقل ارتباطا بالكشوفات المالية التقليدية المستخدمة حاليا للتقرير إلى حملة الأسهم.

فالمحاسبون الجدد هم عوامل تغيير مما يعني ان المحاسبين يواجهون اليوم تحولا أساسيا في الأسواق التي يقومون بخدمتها ونتيجة لظروف المنافسة والسعي لزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة نجد ان القليل من المحاسبين سيجد العمل في وظائف المحاسبة التقليدية التي انخفضت وان ذلك يفرض تحديات أمام الفرصة المتاحة أمام المحاسبين الذين مازال تعليمهم ضيقا لان يستجيبوا لتلك التغيرات وتوسيع تعليمهم.

فالمهارة المحاسبية تحتاج إلى الصقل للتأكد من ترشحها لكي تحرز المعرفة الواسعة والعميقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ أن انتشار تقنية المعلومات قد غيرت طبيعة واقتصادية الأنشطة المحاسبية مما تطلب أن تكون الخطط الحالية للمحاسبين وما يتصل بها من أنظمة تدريب تستند إلى نظرة واقعية حول تغير طبيعة المحاسبة، إذ أزلت بعض مساحات التطبيق الإجرائية ووفرت لغير المحاسبين عرض مثل تلك الخدمات باستخدام برامجيات سهلة الاستخدام وغير باهضة الثمن، كما ساعدت تلك البرامجيات في التقليل من ميدان خدمات أعداد العائد الضريبي الذي كان يمثل نشاطا مهما لكثير من المحاسبين، وكان المحاسبين في الماضي مع خبرات التدقيق الداخلي والخارجي بحاجة إلى تتبع المستندات والقيام بإجراءات تحليلية مختلفة لتلك المستندات، ألا انه اليوم وفي ظل الأتمتة فان تسجيل المعاملات وبمساعدة أنظمة التدقيق في الكمبيوتر مكن من أداء تلك الأنشطة بشكل أسرع وأوجد مجالات عمل جديدة للمدققين، أضف إلى ذلك فان موقف الشركات من الإفلاس يفحص الآن ويستخدم من خلال أنظمة الخبرة لتقييم الموقف.

فتغيرات تكنولوجيا المعلومات خلقت الكثير من الفرص وفي مساحات واسعة أمام المحاسبين كتصميم وتطوير نظم المعلومات، إدارة نظم المعلومات والرقابة عليها، تقييم نظم المعلومات.

كما أن نجاح شركات المحاسبين القانونيين يتجه نحو التركيز على الخدمات الموجهة إلى الاستخدامات الاستراتيجية للمعلومات لتسهيل وظيفة التقييم الرئيسية في المنظمات الموكلة مما يتطلب:-

- تطوير المعرفة والفهم لستراتيجية القيمة لنظام المعلومات.
- فهم كيف يتم خلق القيمة للأنشطة الرئيسية للموكل.
- تحديد كيف يتم إضافة القيمة من خلال استخدام المعلومات ونظام معلومات الموكل.
- تعريف، تنسيق وتطوير الموارد.

ان ذلك سيحقق ازدهار شركة المحاسبين القانونيين وعلى المدى الطويل (9)، كما ان مقابلة تلك الطلبات وتسويق الخدمات المطورة الجديدة تعرض الفرص والتحديات أمام المحاسبين، فإذا لم يتمكن المحاسبين من الاستجابة لتلك الفرص فان الأفراد في الفروع الأخرى من المعرفة سيقدّمون الخدمات المطلوبة بالشكل الذي يضيق مدى التطبيقات المحاسبية.

لذا فان على المحاسبين ان يواصلوا التعليم مدى الحياة كوسيلة للتعديل مقابل التغيير فيدون التعليم مدى الحياة فان التعليم المحاسبي المهني سيتوسع إلى ابعد عدد معقول من السنوات وستصبح برامج التعليم المستمر اكثر أهمية في السنوات القادمة.

المحور الثاني / التعليم المحاسبي الحالي ومدى استجابته

لتطلبات سوق العمل

سبقت الإشارة إلى أن جودة مهنة المحاسبة في الإيفاء بمتطلبات سوق العمل يرتبط بجودة التعليم والتدريب المحاسبي، فالعلاقة بينهما متبادلة، وطالما ان المتغيرات البيئية فرضت الحاجة إلى تغييرات بمتطلبات سوق العمل من التركيز على عنصر الكم إلى التركيز على عنصر النوع والذي امتدت آثاره إلى مجموعة المعارف والثقافات والمهارات المطلوب توافرها في المحاسبين العاملين بتلك الأسواق لتصبح غير محددة بالجوانب الفنية فقط بل تتجاوز ذلك للتركيز على جوانب التفكير والإبداع ليتمكن بالتالي من السيطرة على تلك الأسواق الجديدة، لذا فان التعليم المحاسبي الجامعي يعد لبنة مهمة في هذا البناء لبلوغ تلك الأهداف ويجب ان يوجه نحو تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية في تثقيف وتأهيل الطلبة ليعملوا بفاعلية عند التخرج وفي مجالات واسعة من سوق العمل.

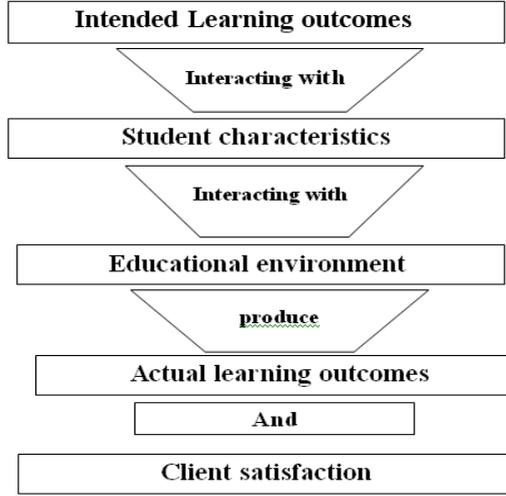
وكان لابد من تشخيص وتقييم الواقع الحالي للتعليم المحاسبي الجامعي للوقوف على نقاط القوة والضعف في برامجه لتؤخذ بنظر الاعتبار كوسيلة لتحسين تلك البرامج بشكل مستمر وتطويرها.

فالتقييم هو تجميع منظم للمعلومات حول الطلبة، بيئة التعليم، مخرجات التعليم لتحسين تعليم الطلبة، ويستند التقييم على عدة مبادئ منها الأهداف بحيث يتم ربط أدوات التقييم بالمعارف والمهارات والقدرات التي يهدف البرنامج توليدها، الشمولية، والتوقيت بحيث تكون مستمرة، والبيئة حيث يجب ان لا يحدث التقييم من فراغ بمعنى عزل الأقسام والمؤسسات التعليمية عن مجتمع الأعمال الذي يجب خدمته، إذ لا توجه الرغبة بخدمة الطلبة فقط وإنما أيضا خدمة الأعمال والمجتمع الذي نعد الطلبة للدخول فيه.

أن هدف التقييم يجب توجيهه نحو المقارنة بين الأداء التعليمي وبين توقعات وأغراض التعليم الذي يأخذ في اعتباره مواصفات الطالب والبيئة التعليمية ورضا الزبون ويعكس الشكل رقم (1) تلك العلاقة. (11)

شكل رقم (1)

العلاقة بين مخرجات التعليم الفعلية والمطلوبة ومواصفات الطلبة والبيئة التعليمية ورضا الزبون



كما ان هناك عدة مداخل للتقييم ألا انه سيتم اعتماد مدخل المخرجات **outcomes** فهو منظور خارجي يركز على نتائج عملية التعليم ليحدد من خلاله إذا ما كانت المؤسسة التعليمية قد أنجزت رسالتها أم لا، ويهتم بالتعرف على آراء سوق العمل بمستوى كفاءة خريجي قسم المحاسبة العاملين فيه ويعد هذا المدخل الأفضل لأنه يعزز مفهوم إضافة القيمة من خلال استمرارية تقييم الخريجين الذي لا ينتهي دور المؤسسة التعليمية فيه عند تخريجهم بل الاستمرار بذلك من خلال التعرف على احتياجات سوق العمل وارانها بمستوى كفاءة المحاسبين (خريجي قسم المحاسبة). (12)

وسيتم الاعتماد في هذا البحث على النتائج التي توصلت إليها إحدى البحوث المحاسبية العراقية¹ في هذا الجانب كأساس في تقييم مدى كفاءة المخرجات من خريجي قسم المحاسبة من وجهة نظر سوق العمل (القطاع الحكومي، والمختلط، والخاص).
اذ كشفت تلك الدراسة على مايلي:-

1. اتفاق الجهات المسؤولة في سوق العمل المختلفة على حاجة خريجي قسم المحاسبة لبعض المهارات التدريبية التي يتطلبها العمل، وان اختلفت تلك المهارات حسب طبيعة العمل في كل قطاع من قطاعات سوق العمل.
2. اتفاق الجهات المسؤولة في سوق العمل المختلفة أيضا على وجود ضعف في كفاءة خريجي قسم المحاسبة لجوانب متعددة من المهارات والمعارف والثقافة فكانت كما يلي:-

¹ (*) سعد، سلمى منصور، أطروحة مقدمة بعنوان "التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية" - كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة - الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد - 1995

- أ. على الرغم من ان كافة الجهات المسؤولة في سوق العمل لكافة قطاعاته أكدت على ضعف إلمام معظم خريجي المحاسبة بالقوانين والأنظمة والتعليمات المرتبطة بعملهم، إلا ان المسؤولين في القطاع الحكومي كانوا الأكثر تأكيداً في هذا المجال.
- ب. أما ما يتعلق بامتلاك الخريجين لمهارات فنية خاصة بدقائق وتفصيل العمل، فكانت الجهات المسؤولة لكافة قطاعات سوق العمل متفقة عليها أيضاً مع اتفاق بدرجة اكبر من قبل مسؤولي القطاع المختلط على أنها دون المستوى المطلوب.
- ج. اتفاق مسؤولي قطاعات سوق العمل بضعف الخريجين في الرياضيات واستخدام الأساليب الكمية لمعالجة المشكلات وكذلك في استخدام الأسلوب العلمي للمراسلات التجارية باللغتين العربية والإنكليزية، وكان تأكيد المسؤولين في القطاع الخاص لمجالات ذلك الضعف أكثر من القطاعات الأخرى في سوق العمل العراقية.
- د. لم يولي مسؤولي القطاعات كافة تقريبا اهتماما كبيرا حول ضعف الخريجين في استخدام التحليل والتفكير العلمي المنظم للمشكلات التي تواجههم في العمل، او في الثقافة العامة، أو في تحمل المسؤولية بصورة كاملة.
3. كشفت الدراسة أيضا في ان تباين فرص العمل تؤثر على النمو المعرفي للخريجين من خلال النتائج التي توصلت إليها في ان العاملين بالقطاع الحكومي هم الأقل رغبة في الاهتمام بتطوير العمل من العاملين في القطاعين الخاص والمختلط.
- وعليه فان تلك النتائج والملاحظات جديرة بالاهتمام من قبل مسؤولي الأقسام العلمية المحاسبية والجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي للاستفادة منها في معالجة تدني مستوى الخريجين والارتقاء به ليكون مواكبا لاحتياجات سوق العمل، إذ تشير تلك النتائج إلى أننا نواجه مشكلة في التعليم المحاسبي الجامعي وهي ناجمة عن عدم توافق مخرجاته مع متطلبات واحتياجات سوق العمل لمهنة المحاسبة. وان معاناتنا من النقص في عدد المحاسبين المزودين بالمعرفة والخبرة والمهارة سيزداد من سنة لأخرى في المستقبل، مما يستدعي ضرورة تشخيص نواحي القصور في التعليم المحاسبي الجامعي الحالي من خلال الوقوف على مناهج التعليم المحاسبي الجامعي من ناحية وطرق التدريس المتبعة في هذا المجال من ناحية أخرى إضافة الى برامج التدريب العملي ودورات التعليم المستمر المعدة لهذا الجانب.

اولاً:- مناهج التعليم المحاسبي الجامعي

على الرغم من انه يوجد اتفاق في الرأي "على ان المناهج المحاسبية بحاجة الى تغيير لتواكب تطورات القرن الحادي والعشرين"، إذ ان طالب المحاسبة يدرس مقررات متخصصة وعامة يغلب عليها الطابع التقليدي الامر الذي يفقده القدرة على التعامل مع سوق العمل ويحتاج الى تطوير مهاراته.(13)

الا انه من الضروري مراجعة مناهج التعليم المحاسبي الجامعي في العراق والتعرف على مدى مساهمتها للساحة المعرفية والتقدم العلمي والتكنولوجي وللحاجات الحالية والمستقبلية اللازمة لمواكبة احتياجات سوق العمل من خلال التعرف على آراء خريجي المحاسبة وطلبته الحاليين (ضمن المرحلة المنتهية) والتي تم استخدام نموذجين لاستمارة استبانة معدة لهذا الغرض وكانت النتائج:-

1. يرى خريجي المحاسبة الجامعيين وبنسبة (74%) منهم ان بعض المواد التي درسها لم تكن مفيدة في الحياة العملية، وقد يعود احد اسبابها الى ان الساعات المقررة لكل مادة لم تكن كافية لتغطية مفرداتها بشكل دقيق والتي اكد عليها نسبة (76%) من حجم العينة الخاضعة للتحليل، كما انها تركز على الجانب النظري بشكل كبير في الوقت الذي تهمل فيه الجانب التطبيقي.
- بنفس الوقت نجد ان نسبة (88%) من خريجي المحاسبة اكدوا حاجتهم لدراسة مواد لم تكن مشمولة بالمنهاج الدراسي الذي حصلوا عليه، واكد نسبة (97%) من العينة حاجتهم لان يكون الحاسوب احد المواد الاساسية التي تدرس في مجال المحاسبة مع ضرورة توفر ممارسة عملية في

هذا الجانب، اما نسبة (92%) كانت ترى الحاجة لتدريس اللغة الانكليزية في هذا المجال ايضا، كما نجد ان المنهاج المحاسبي يتجاهل موضوعات محاسبية معاصرة كالمحاسبة الاجتماعية والبيئية والدولية وقواعد السلوك المهني للمحاسب والمحاسبة عن التجارة الالكترونية اضافة الى تجاهله لبعض المواد المساندة كالعلوم السلوكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودراسات الجدوى وتقييم المشروعات والتي ينبغي ان يزودها التعليم المحاسبي الجامعي لطلبته وخريجيه ليكونوا قادرين على مواجهة المتطلبات المتزايدة للمهنة واحتياجات سوق العمل وهذا ما اكدت عليه نسبة (68%) من العينة، اذ ترى ان الدراسة الجامعية للمحاسبة لم تكن كافية لتهيئة الطالب لممارسة الحياة العملية وكان هناك ضعف لدى الخريجين في استخدام التحليل والتفكير العلمي المنظم للمشكلات التي تواجههم.

2. ان نسبة (78%) من طلبة قسم المحاسبة للدراسة الجامعية الاولية والذين اخضعوا للدراسة ترى ان هناك ضعف في احتواء المناهج العلمية لبعض المواد ذات الصلة بالتطورات العلمية، كما ترى نسبة (96%) ان هناك حاجة لتعليم المحاسبة في مختبرات لممارسة التطبيق العملي وبشكل مستمر.

ثانياً:- طرق التدريس

ان اساليب وطرق تدريس المحاسبة تركز على التلقين المباشر داخل الفصول الدراسية ولفترة طويلة وان طريقة المحاضرة والمشاكل الروتينية التي تقوم بحلها هي السائدة للاستخدام وهي لا تكون قادرة على خلق التفكير لدى الطلبة ولا تحفزهم للتطوير الذاتي. (14)

كما رات احدى اللجان التابعة لل AAA والمكلفة بدراسة التغير في بيئة المحاسبة خلال ستين عام بان التطور في هذه الاساليب ضئيل للغاية ولا يقارن بما طرأ على المهنة خلال الفترة نفسها.

كما اكدت احدى الدراسات الميدانية التي تناولت اراء اعضاء هيئة تدريس AAA بان نصف اعضاءها يؤيد ضرورة ايجاد تغييرات جوهرية في اساليب تعليم المحاسبة. (15)

وعلى مستوى الجامعات العراقية (بالتحديد كليات الادارة والاقتصاد) نجد اراء خريجي وطلبة قسم المحاسبة ضمن المرحلة المنتهية كانت تشير الى ما يلي:-

1- اكد نسبة (93%) من خريجي المحاسبة ان المستوى العلمي للاساتذة الذين قاموا بالتدريس كان جيداً، الا انهم بنفس الوقت اكد (79%) منهم ان هناك بعض المواد كانت بحاجة الى ان يقوم بتدريسها مهني (من له خبرة عملية).

2- اما طلبة قسم المحاسبة الجامعيين فان نسبة (82%) منه كانت ترى الحاجة في دعوة الخبراء المحاسبين والماليين لالقاء المحاضرات وحضور الندوات مع الطلبة، وان (90%) منهم كانت ترى ايضا انه لا تتوفر الوسائل التقنية في التعليم المحاسبي، بل كانت طرق تدريس المنهج المحاسبي المطبقة تعتمد على الطرق التقليدية التي يكون فيها الكتاب المنهجي والمحاضرة الوسيطتين الاساسيتين للتدريس والتي ستحد من مهارات التفكير الانتقادية للطلبة وهذا ما اكدته نسبة (91%) من العينة، في الوقت الذي كانت ترى نسبة (96%) منهم ان هناك اعتماد كلي على الامتحانات كاساس في تقويم الطالب وان تلك الامتحانات كانت تتم بشكل نظري للمواد التي يدرسها مما يعني ان في جانب منها سيكون قصور كونه سيركز في مدى قدرة الطالب على الحفظ اكثر من الفهم والتحليل واداء المهارات المطلوبة.

ثالثاً:- التدريب العملي للطلبة ودورات التعليم المستمر للخريجين العاملين كمحاسبين

◆ يعد التدريب العملي للطلبة في قسم المحاسبة والذي يتم إجراؤه بعد انتهائهم من اداء الامتحانات النهائية للمرحلة الثالثة وعلى مدار شهر واحد جزءاً مكملاً من برنامج التعليم المحاسبي المتبع في الجامعات العراقية والذي يهدف الى تنمية مهارات الطلبة من خلال خلق التفاعل الكامل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لتعزيز الخبرة واكتساب المهارات التدريبية والتعرف على طبيعة المهنة التي سيمارسونها مستقبلاً بشكل مباشر وخلق التعاون بين المؤسسات الاكاديمية ومؤسسات الدولة الاخرى.(16)

وقد اوضحت استمارة الاستبانة بان نسبة (90%) من الطلبة الذين اخضعوا للدراسة اكدوا على ضعف برنامج التدريب العملي وان (75%) منهم كانت ترى بان فترة التدريب غير كافية من حيث الفترة الزمنية (مدة شهر)، كما لم يكن المشرف العملي على برنامج التدريب مهتماً بالعمل الاشرافي حيث ايد ذلك نسبة (71%)، في الوقت الذي كان التعاون بين المؤسسات التعليمية وبين الدوائر والشركات والمؤسسات الحكومية في برنامج التدريب ضعيفاً والتي اكدت عليه نسبة (72%) من تلك العينة.

ان ذلك يشير الى ضعف برنامج التدريب الصفي للطلبة ويكون التدريب منصبا بالدرجة الاساس على اعمال ادارية وكتابية اكثر مما هي محاسبية، مع اعتذار الكثير من المؤسسات والوحدات الحكومية عن قبول تدريب الطلبة اصلاً، وان تم قبول بعض منهم فانهم سيحددون ايام دوامهم بحيث لا تتجاوز اليومين خلال الاسبوع ليكون مجموع الايام التي تدرّب فيها الطلبة بما لا يتجاوز ثمانية ايام فعلية مما يستدعي بالضرورة اعادة النظر في جدية الالتزام ببرنامج تدريب حقيقي وليس شكلي.

2. للذهاب الى ابعد من برامج التعليم الجامعي والتي تؤهل الطالب وتحضره للدخول الى المهنة بمستوى عام او متخصص فان التعليم والتدريب يجب ان يستمر خلال الحياة المهنية للمحاسب ويعد الهدف الاساسي للتعليم المستمر هو تعزيز الفعالية المهنية.(17)

اذ ان التعليم المستمر سيساعد المحاسبين على الاطلاع المستمر ومواصلة التعليم لتطوير قدراتهم المهنية ليكونوا على اتصال دائم بالعملية التعليمية للمحاسبة ليواكبوا التطورات الجديدة ومتابعة المعايير المهنية الصادرة.(18)

ولا بد من التعرف على مدى الاهتمام بهذا المجال في عملية التعليم المحاسبي الجامعي، اذ نجد ان نسبة (96%) من الخريجين الخاضعين للتحليل اكدوا بانهم بحاجة الى بعض المهارات التدريبية، الا اننا نجد (88%) منهم ايضا كان يؤكد على ضعف التعاون والتنسيق بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والهيئات المهنية مما يؤدي الى ضعف فاعلية التعليم المستمر.

رابعاً:- البحوث العلمية المحاسبية

تعتبر عملية اجراء البحوث العلمية في المحاسبة من الاسس الهامة والضرورية لتطوير كلا من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة حيث انه بدون البحث العلمي في المحاسبة سيبقى كلا من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في حالة من الجمود وعدم الفاعلية لا يمكنها من مواكبة التطورات والاختراعات العلمية الحديثة، وتعتبر البحوث العملية في المحاسبة من الاسس الهامة لتطوير كلا من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة لان لها تاثير مباشر في التنسيق بين القياس والتنسيق المحاسبي والذي يتمثل بالتعليم والمهنة والبحاث المحاسبية.(19)

ان هذه المراجعة للوضع الحالي للتعليم المحاسبي تشير الى ان محاسبي المستقبل لم يستلموا التحضيرات المطلوبة لمقابلة الطلبات المتزايدة لاتساع وتعقد المهنة وتلبية احتياجات سوق العمل مما يتطلب ضرورة صياغة اتجاهات التطوير المطلوب اجراؤها لاعادة توجيه التعليم المحاسبي كي يكون قادرا على مواجهة التحديات في القرن الحالي.

المحور الثالث/ اتجاهات التطوير المطلوبة في التعليم

المحاسب الجامعي

إن التغيرات الرئيسية التي حدثت في مهنة المحاسبة وتوقع حدوث المزيد منها خلال القرن الحالي يتطلب ضرورة إجراء تحديث في برامج التعليم المحاسبي واعادة التفكير بشكل جدي بكيفية تحقيق نجاح برامج التعليم المحاسبي بفاعلية لتلبية احتياجات سوق العمل. تتطلب عملية التطوير المطلوب اجراؤها في التعليم المحاسبي ليكون قادرا على مواجهة تحديات القرن الحالي ضرورة:-

1. تحديد الأهداف المطلوبة لإحداث التطوير.

2. تحديد الآلية المستخدمة في إحداث التطوير ومجالاته.

أولاً:- الأهداف المطلوبة لإحداث التطوير:

إن عملية التطوير يجب أن تسبقها صياغة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذا التطوير حتى يتمكن مصممو المناهج المحاسبية من تلبية الحاجات وخاصة فيما يتعلق بدور المحاسب في بيئة الأعمال لذلك فإن على الجامعات أن تعمل أولاً على تطوير مفهوم المحاسب ومهنة المحاسبة وفق المفاهيم الجديدة من خلال تبني مفهوم ان التعليم المحاسبي يهدف إلى خلق محاسب متمكن قادر على التكيف والتعامل مع المفاهيم المحاسبية وفق ما تقتضيه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها(20)، فالنمو المتسارع لمهنة المحاسبة يحتاج إلى إثبات هوية المهنة بقوة وستزداد أهميته بشكل اكبر مستقبلا مع أهمية خلق المحاسب المؤهل أيضا.

إذ حدد اتحاد المحاسبين الدولي مجموعة من المعايير والأدلة وقدم التوصيات المناسبة لتطوير نظام التعليم والتدريب المستمر والذي هدفه إعداد محاسب مؤهل قادر على تلبية متطلبات سوق العمل خلال القرن الحادي والعشرين وبنفس الوقت يمكنه من العمل خلال حياته المهنية على انه مهني كفاء في بيئة معقدة، ولذان تحقيق هذه الأهداف فإن هناك مجموعة من المعارف والمهارات والقيم المهنية التي يلزم توفيرها في الخريج منها:-

1. مجموعة المعارف والمهارات والتي تشمل:

معرفة عامة، تكنولوجية، محاسبية (عامة ومتخصصة)، مهارات فكرية، فنية، شخصية، العلاقات الشخصية والاتصالات، تنظيمية وإدارة الأعمال.

2. مجموعة من القيم من خلال تعميق الانتماء للمهنة والتمسك بأداب وقيم سلوكية.

إذ تشكل المهارات جزءا من القدرات المطلوبة للمحاسبين المهنيين لبيان الكفاءة، وتتضمن هذه القدرات المعرفة والمهارات والقيم والأخلاقيات المهنية حيث تكون القدرات مؤشر عن الكفاءة المحتملة التي يمكن تحويلها عبر مختلف البيئات فالمهارات مهمة لضمان إن برامج التعليم المحاسبية تكمل تطوير تلك المعارف والمهارات ويمكن إن تمنح المهارات ذات العلاقة للمحاسبين المهنيين موقعا ضمن مجال التنافس في سوق العمل، وعلى أية حال فإنه قد لا تتطور هذه المهارات بالكامل في مرحلة إعداد الخريجين مما يعني ضرورة دعم تطويرها من خلال التعليم المستمر.(21)

فالقاعدة للتعليم المحاسبي هو الإدراك بان المحاسبة هي لتطوير المعلومات ووظيفة الإفصاح عنها، فالتعريف بالمفاهيم والمهارات التي على محاسبي المستقبل إن يتعلموها في الجامعات يجب أن تركز على الموضوع المركزي لتعريف المعلومات، القياس والاتصال، كما يجب أن يتم تجميع وتطوير معلومات اتخاذ القرار بشكل منظم لفهم المعلومات المحاسبية، إضافة لذلك فان محاسبي المستقبل يجب أن يمتلكوا فهما لاستخدام النظام وطبيعة تطوير وتطبيق أنظمة المعلومات مما يحتم كمرحلة مبكرة أن يتعلم طلبة المحاسبة تلك المهارات. (22)

والمهارات الفكرية في الغالب تمكن المحاسب في حل المشاكل واتخاذ القرار وتطبيق الحكم الجيد في حالات تنظيمية معقدة وغالبا ما تكون هذه المهارات ناشئة عن التعليم العام الواسع حيث تتضمن المهارات الفكرية القابلية على تحديد المعلومات والحصول عليها وتنظيمها وفهمها من مصادر مختلفة مع القدرة على التفكير التحليلي والمنطقي.

في حين تشمل المهارات الفنية والوظيفية التقدم في تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الرياضية وتحليل المخاطر والقياس واعداد التقارير والمطابقة مع المتطلبات التنظيمية والتشريعية، أما المهارات الشخصية فتتضمن إدارة الذات والقابلية على التنبؤ بالتغير والتكيف له والأخذ بالاعتبار تطبيقات الأخلاقيات المهنية في اتخاذ القرار.

هذا وتمكن مهارات العلاقات الشخصية والاتصالات المحاسب من العمل مع الآخرين لاستلام ونشر المعلومات والمساعدة في اتخاذ القرارات بفاعلية، حيث تتضمن عناصر هذا النوع من المهارات القابلية على العمل مع الآخرين كفريق عمل وتوجيه استشارات لمواجهة الصراعات وحلها والتفاوض على الحلول المقبولة في حالات مهنية مع تقديم ومناقشة وإبلاغ الآراء على نحو فعال من خلال الاتصالات الرسمية وغير الرسمية التحريرية منها أو الشفوية.

كما أصبحت المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال مهمة بشكل كبير للمحاسبين الذين طلب منهم اخذ دور أكثر فاعلية في المنظمات، إذ أصبح المحاسبون يشكلون في الوقت الحاضر جزءا مهما من فريق صنع القرار وعليه تطلب ضرورة إلمامه بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع والأفراد والموارد مع القابلية على تنظيم واختيار المهام لتحفيز الأفراد وقيادتهم. (23)

إن التعليم المحاسبي يجب أن لا يركز فقط على حاجات المهارات والمعرفة بل يمتد أيضا لتلقيه بالمعايير الأخلاقية والإصدارات المهنية فالمسعى العام سيكون مركز بشكل أكبر لتطوير اهتمام الطلبة حول الارتقاء بالمجتمع وتوفير فهم حول الأحداث التاريخية والثقافات المختلفة ومعرفة أساسية بالعلوم السلوكية. (24)

إذ لا تستطيع الجامعات إعداد خريجين متعلمين بشكل كامل مما يعني ضرورة التأكيد على إعداد خريجين ذوي استعداد دائم لتعلم المهنة. (25)

ثانياً: الآلية المستخدمة في إحداث التطوير ومجالاته

تتمثل الآلية الملائمة المستخدمة لإنجاز التطوير ضرورة دراسة العناصر التالية:

1. طبيعة نظام التعليم المستهدف ومدى انسجامه مع نظام التعليم التقليدي السائد حالياً.
2. الأطراف المعنية بالتطوير المستهدف ودورها في توفير متطلبات هذا التطوير، ومدى توفر الإمكانيات والموارد المطلوب توظيفها لإحداث هذا التطوير.

إذ يقوم نظام التعليم المحاسبي المستهدف على مبدأ التعليم المستمر مدى الحياة، وهو على عكس النظام التعليمي السائد حالياً، فالتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا، البيئة الاجتماعية والسياسية، والمعايير المهنية تخلق الحاجة للمحاسبين المهنيين إن يتبنوا عادات التعلم مدى الحياة وان يواصلوا التعليم، إذ لا ينتهي التعليم المحاسبي بتخرج الطالب من الجامعة والتحاقه بسوق العمل بل يبقى ملازماً له وفي جميع مراحل حياته من خلال فرص جديدة توفر له لتنمية مهاراته وخبراته. (26)

كما ان التطوير المستهدف للتعليم المحاسبي هو ثمرة جهد مشترك لعدة أطراف منها (الجامعة، سوق العمل، العائلة، أطراف أخرى) فلكل منها دور معين، فالدولة والجامعة تقع على عاتقهما

بالإضافة إلى توفير جزء هام من الموارد المالية والبشرية اللازمة للتطوير، وضع التشريعات والقوانين التي تدعمه وكذلك الأسس والمعايير التي تكفل المحافظة على نوعية المخرجات كنظام قبول الطلبة، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية، وتطوير المناهج وغيرها.

أما سوق العمل فإن له مساهمة كبيرة في إنجاح عملية التطوير المستهدفة من خلال تمتين أواصر علاقته بالبيئة الجامعية والمشاركة في التأثير على وضع المناهج والخطط الدراسية والأهم في توفير فرص وإمكانيات التعليم والتدريب المستمر للخريجين بعد التحاقهم به، هذا كما تعتبر العائلة بمثابة المدرسة الأولى التي تزود الطلبة بالكثير من الاتجاهات والاهتمامات والقدرات التي تشكل الأساس في تحديد ميول الطلبة واستعداداتهم التعليمية. (27)

فالمسؤولية مشتركة وتتطلب ضرورة توثيق التعاون بين تلك الأطراف وربط المجتمع بمراكز البحوث والدراسات الجامعية من خلال قنوات اتصال فعالة.

هذا ومن الضروري إن تتسم عملية التطوير بالشمولية بحيث تغطي كافة جوانبه بدءاً بالمنهاج ومروراً بطرق التدريس وانتهاءً بأساليب التقييم والامتحانات.

فمن أجل تصميم المنهاج التعليمي فإن على الجامعات ان تميز بان الطلبة بحاجة إلى فرص اكبر لتطوير مهاراتهم وينبغي ان تشمل برامج المحاسبة مقررات تعليمية تهدف إلى إعداد الخريجين لممارسة الأعمال المحاسبية في مجالات واسعة ومتنوعة سواء كانت في الشركات أو مكاتب التدقيق أو الوحدات غير الهادفة للربح. (28)

وبنفس الوقت على الجامعات ان تعيد النظر في المواد التي يتضمنها المنهاج التعليمي ليشمل مواداً إضافية منها محاسبية ومنها مواد مساندة، ان ذلك يتطلب ان لا تقتصر مدة الدراسة على اربع سنوات بل تمتد الى خمس سنوات كما يجب تطوير الأساليب التقليدية للتدريس في الاتجاه الذي يجعل من الطالب عنصراً فعالاً ونشطاً في العملية التعليمية بدلاً من كونه متلقياً سلبياً للمعلومات، بحيث تتحول من أسلوب حشو ذهن الطالب بالمعلومات والتلقين والتأكيد على الحفظ إلى تدريبه على التفكير التحليلي والانتقادي بما يساهم من تمكينه على تعليم نفسه بنفسه ليكون قادراً للتوائم مع آلية التعليم والتدريب المستمر بعد التخرج، ولكي يتحقق هذا التطوير النوعي في طرق التدريس يجب تعميق الصلة بين الأكاديميين والمهنيين، إذ ينصب دور المهنة في تحديد المهارات والمعرفة الفنية اللازمة للمحاسب لكي يصبح ممارساً جيداً وفق ما تقتضيه احتياجات سوق العمل وإيصالها للمجتمع الأكاديمي والذي ستقع على عاتقه مسؤولية تطوير المناهج وطرق التدريس. (29)

الخلاصة والمقترحات

ان من اهداف التعليم المحاسبي هو توفير محاسبين مهنيين كفونين قادرين على القيام بمساهمات ايجابية خلال فترة حياتهم المهنية داخل سوق العمل الذي يمارسون فيه نشاطهم، ولقد كان للتغير السريع في تلك البيئة دور كبير لفرض الضغوطات والتهديدات على المحاسبين من أجل التغير استجابة للاحتياجات والمتطلبات الجديدة.

فالعملية وما يترتب عليها من اثار جوهرية انعكست على اسواق السلع والخدمات وخلقت انواع جديدة من المنافسة، كما ان التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرض هو الآخر فرصاً وتهديدات امام المحاسبين وكان لا بد من الاستجابة لها.

وفي الوقت نفسه ازدادت الحاجة لمسانلة اكبر وتوفير افصاح وشفافية بمقدار اوسع للمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية المنشورة والمقدمة من قبل المحاسبين.

فالمفتاح للنجاح في مثل هذه البيئة سيكون بمدى قدرة المهنة على التكيف مع التغير واستجابتها لتلبية تلك الاحتياجات وهي التي ستحدد قيمتها للمجتمع.

اذ تتحدى كل هذه الاتجاهات المحاسبين للقيام بمساهمات اكبر مما يعني انهم سيواجهون تحديات للحفاظ على الكفاءة والسعي لتعزيزها ويتطلب ذلك امتلاكهم مهارات ومعارف تعزز الكفاءة المهنية حيث يتحقق ذلك من خلال التعليم والتدريب المحاسبي المستمر.

يستند التعليم المحاسبي تقليديا على تدريس الطلبة لملاحظة الاحداث واختيار تلك الاحداث التي تستحق التسجيل كعمليات وقياسها وفق سعر التبادل، الا انه تحتاج الجامعات الى اعادة توجيه اهتمام طلبة المحاسبة لكيفية توزيع وتطوير المعلومات المالية وتحديد المتغيرات الداخلية والخارجية الاساسية التي تؤثر على انشطة المنظمة وبرامجها، وبالتالي التمييز بين الظواهر الملائمة وغير الملائمة لتقاريرهم المختلفة.

وعليه فان اهمية الوظائف المحاسبية الروتينية ستتضاءل وتبعاً لذلك فانه سيتنافس عدد كبير من المحاسبين على عدد محدود من الوظائف مما يعني ان الفرص ستكون لكفاءة الخريج وامتلاكه لمهارات معينة.

ويقع على الجامعات دور رئيسي في بلوغ الهدف المنشود ووضع افضل الاستراتيجيات لتحقيق ذلك.

لذا يتوصل البحث الى عدة مقترحات يمكن تلخيصها بما يلي:-

1. ان التعليم المحاسبي يجب ان يستبق الفرص والتهديدات قبل وقوعها لاستنباط استراتيجيات ملائمة تستجيب لمثل هذه التطورات بفاعلية من خلال ايجاد برامج محاسبية ذات مرونة وجودة كافية لمقابلة حاجات المهنة وسوق العمل.
2. ضرورة تغيير اهداف التعليم المحاسبي وتحويله من الشكل الذي يتمحور حول حشو ذهن الطالب بالمعلومات الى شكل اخر يتمحور حول اعداد خريج له قدرة على التعلم من اجل التعلم وله قابلية على التفكير والابداع.
3. اعادة هيكلة المناهج والخطط الدراسية لاقسام المحاسبة للجامعات من خلال تطوير المحتوى العلمي لتلك المناهج وذلك بتطعيمها بمواد محاسبية متخصصة اضافية وبنفس الوقت تطعيمها بفروع المعرفة الاخرى ذات العلاقة مما يستدعي ان تمتد مدة الدراسة الجامعية الى خمس سنوات.
4. التركيز على اهمية المحاسبة كعملية توزيع وتطوير المعلومات مما يتطلب ضرورة تحضير الطلبة باتجاه نشر المعلومات الفعالة من خلال تضمين المناهج الدراسية بمواد تتعلق بتكنولوجية المعلومات والاتصالات.
5. السعي لاحداث تغيير نوعي في كل من اساليب التدريس واساليب التقييم التي يتبعها اعضاء الهيئة التدريسية بالاتجاه الذي يحول قاعة الدرس الى ورشة عمل حقيقية تربط الجامعة بسوق العمل، وبحيث يكون الامتحان اداة فعالة لتحفيز ذهن الطالب على التحليل المنطقي ومواجهة المشاكل.
6. على الرغم من ان مسؤولي القطاعات في سوق العمل العراقية لم يولوا اهتماما كبيرا حول ضعف خريجي قسم المحاسبة الجامعيين باستخدام التحليل والتفكير العلمي المنظم للمشكلات التي تواجههم في العمل او في الثقافة العامة وتحمل المسؤولية الا انه يتطلب ضرورة تثقيف وتأهيل الطلبة وتزويدهم بمهارات واسعة ليعملوا بفاعلية في كافة مجالات العمل المحاسبي ضمن سوق العمل وليكون دور الجامعات هو دور الموجه والقيادي.
7. اذا لم تستطع الجامعات الاستجابة للتغيرات بسهولة فان عليها ان تتوقع حدوث تطورات جديدة بالاستفادة من الفرص المتاحة وتحويل التهديدات الى فرص من خلال فحص برامجها التعليمية باستمرار.
8. التاكيد على اهمية التدريب الصيفي وبرامج التعليم المستمر لتطوير كفاءة المحاسبين مما يستدعي اعادة النظر ببرامجها المتبعة حاليا لتحقيق الهدف المنشود.

قائمة المراجع

1. The American Accounting Association Committee On The Future Structure, Content & Scope Of Accounting Education-“Future Accounting Education: Preparing For The Expanding Profession”, Special Report, Issues In Accounting Education- Volume 1-Spring 1986- P. 173.
2. ووركمان، ويلارد -“رسالة الناشر”- مجلة الاصلاح الاقتصادي اليوم- العدد السادس- يناير 2002- رسالة الناشر.
3. جيهلان، جريجوري- “هل يكون الافصح بلا حدود”- مجلة الاصلاح الاقتصادي اليوم- مصدر سابق- ص.24
4. Stuart, Robert- “Accountants In Management: Aglobally Changing Role”- CMA Management- Febreuary, 1997- P. 5.
5. The American Accounting Association Committee – Op. Cit.- P. 173.
6. Choi, Frederickd, S. Frost, Corol ann, & Meek, Gary K., International Accounting, 3ed. ed. 1999, Prentice- Hall, Inc.- U.S.A., P. 5.
7. دهمش، نعيم -“هل سيكون هناك اعداد كبيرة من المحاسبين في عام 2005 وما هي صفات المحاسب الذي نريد” - مجلة المحاسب القانوني العربي - العدد 103 - ايلول - كانون الاول - 1997 - ص.27
8. Skidmore, Steve – “Information Technology In Accounting Curriculum”- Feature Article –www.accaglobal.com – Publications – Student Accountant – 19Dec 2002 – P.2.
9. Elliott, Robert K. –“The Third Wave Breaks On The Shores Of Accounting”- Accounting Horizons – Volume Six – Number 2 – June- 1992 – P.79.
10. The American Accounting Association Committee – Op. Cit.- P. 178.
11. Martinson, Otto B. & Cole, Elizabeth T. "Improving Accounting Education Through Outcomes Assessment"- Management Accounting- Winter- 2002- P.2-6.
12. Williams, D., "Implementing Change In Accounting Education"- Journal Of Accounting Education, 1996- Volume 14, No.2, P.200.
13. Siegel, G., & Sorensen, J., “What Corporate America Wants In Entry-Level Accountants”, Management Accounting, Sep. 1994, P.28.
14. Baker, R., "Summary Of Outcomes Assessment"- Journal Of Accounting – 1994 Volume 12, no.2, P.108.
15. May, G., ”The Need For Change In Accounting Education: An Educator Survey, Journal Of Accounting Education, 1995, Volume13, No.1, P.22.
16. سعد، سلمى منصور، أطروحة مقدمة بعنوان "التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية" - كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة -الجامعة المستنصرية -كلية الإدارة والاقتصاد -1995- ص125.

17. The American Accounting Association Committee – Op. Cit.- P. 178.
18. ايوب، توفيق ابراهيم- "دور المحاسب في التنمية الاقتصادية"- مجلة المحاسب القانوني العربي
– العدد 105-أذار- نيسان- 1998-ص.26
19. ايوب، توفيق ابراهيم – مصدر سابق-ص.27
20. ابو غزالة، طلال- "التعليم المحاسبي في الوطن العربي" مجلة المحاسب القانوني العربي-
العدد 78 – ايار – حزيران- 1993- ص 28.
21. الاتحاد الدولي للمحاسبين، "المهارات المهنية"- معيار التعليم الدولي رقم 3 – تشرين الاول –
2003 ص1-2
22. The American Accounting Association Committee – Op. Cit.- P. 179.
23. الاتحاد الدولي للمحاسبين، "المهارات المهنية"- معيار التعليم الدولي رقم 3 – تشرين الاول –
2003 ص.3
24. الاتحاد الدولي للمحاسبين، "المهارات المهنية"- معيار التعليم الدولي رقم 3 – تشرين الاول –
2003 ص4-5
25. The American Accounting Association Committee – Op. Cit.- P. 180.
26. Cummings, Bill- Bennett, Robert E. & Normand, Carol J.–“Meeting
The Challenge: The University Accounting Program- Corporate America
Needs –2002- P.2.
27. مطر، محمد، "التعليم المحاسبي وتحديات القرن الحادي والعشرين"- مجلة المدقق – العدد38-
1999 ص8-9
28. Cummings, Bill- Bennett, Robert E. & Normand, Carol J., Op. Cit. –
P.3-4.
29. دهمش، نعيم- "دور الجامعات في التاهيل المحاسبي" مجلة المحاسب القانوني العربي- العدد
81- تشرين الثاني –كانون الاول- 1993-ص20.